الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (خ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ويقدّم فريق الخبراء في تقريره موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها منذ الدورة الثانية والخمسين للجنة الإحصائية، وفقاً لمقرر اللجنة 117/52. وقد ركز فريق الخبراء على وضع دليل للتنفيذ من أجل مساعدة البلدان على تفعيل وتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ويُطلع فريق الخبراء اللجنة على آخر المستجدات بشأن نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية لتشخيص مدى الاستعداد على الصعيد القطري لتنفيذ الإطار والبنود الأخرى المبينة بإيجاز في خطة عمله للفترة 2020-2022. وإضافة إلى ذلك، يُفَصِّل فريق الخبراء كيفية دعمه لطائفة واسعة النطاق من أنشطة التنفيذ والاعتماد فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وجولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020. واللجنة مدعوة إلى إقرار دليل تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وإلى الإحاطة علما بتقرير فريق الخبراء، بما في ذلك خطة عمله للفترة 2022-2024 والتقدم الذي أحرزه في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية.

* E/CN.3/2022/1.

100122 171221 21-17863 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

أولا - مقدمة

1 - عملا بمقرر اللجنة الإحصائية 101/44، يتألف فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية من أعضاء كل من الدوائر الإحصائية والجغرافية المكانية المهنية التابعة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية. ويقدّم فريق الخبراء، منذ إنشائه في عام 2013، تقارير إلى كل من اللجنة الإحصائية ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في الدورتين السنويتين لكل منهما.

2 - وتتمثل الأهداف والوظائف العامة لفريق الخبراء في متابعة تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وفي دعم جداول الأعمال الإقليمية والعالمية من قبيل جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلاوة على ذلك، عززت اللجنة في مقررها 108/48 ولاية فريق الخبراء ليصبح فريق التنسيق الشامل لجميع الأنشطة في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وقد أقرت اللجنة، في مقررها 123/51 (انظر E/2020/24)، الإطار، بالصيغة التي اعتمدتها لجنة الخبراء في مقررها 106/9. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من الكيانات الحكومية الدولية العليا في الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية دعت إلى تنفيذ وتفعيل الإطار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

3 - وفي هذا التقرير، يعرض فريق الخبراء بإيجاز الأنشطة التي قام بها منذ الدورة الثانية والخمسين للجنة والمقررين المنبثقين عن الدورة الحادية عشرة للجنة الخبراء، المعقودة عبر الإنترنت في 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021؛ ويبحث في الأثر المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الطلب على البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني لدعم التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها؛ ويصف الكيفية التي عمل بها بجد من أجل تنفيذ خطة عمله للفترة 2020-2022؛ ويناقش وضع دليل تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وخطة عمل فريق الخبراء للفترة 2022-2024، المقدمان كوثيقتَيْ معلومات أساسية مرفقتين بهذا التقرير.

4 - واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير وبالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وبشأن خطة عمله للفترة 2022-2024، وإلى إقرار دليل تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية.

ثانيا - الدورة الحادية عشرة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

5 - رحبت لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، في مقررها 106/11 (انظر E/2022/46)، بتقرير فريق الخبراء، وبالحالات العديدة التي نُفِّذ فيها الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في الدول الأعضاء، وبزيادة التركيز على تبادل المعارف وبناء القدرات. وحثت اللجنة الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ وتفعيل الإطار كأداة للحصول على البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني لأغراض خطة عام 2030 وجولة تعدادات السكان لعام 2020،

وأقرت بأن التصدي للتحديات العديدة التي تشكلها جائحة كوفيد-19 العالمية على صعيد تكامل البيانات وغير ذلك من المسائل المعقدة، مثل تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، يتطلب تنفيذ الإطار على المستويين الوطني والإقليمي.

6 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم الكبير المحرز في وضع دليل التنفيذ، الذي قدّم توجيهات قيمة للأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية على السواء لتحديد المنهجيات والأساليب والنهج اللازمة لتنفيذ الإطار، وشجعت في هذا الصدد على إكمال دليل التنفيذ من أجل تزويد الدول الأعضاء بتوجيهات عملية ومفهومة بشأن تنفيذ الإطار وتفعيله. وطلبت اللجنة أيضاً إدراج دراسات حالة ذات صلة كجزء من عملية وضع الصيغة النهائية لدليل التنفيذ.

7 - وإضافة إلى ذلك، سلّمت اللجنة بالنتائج الأولية المبشرة للدراسة الاستقصائية العالمية لتشخيص مدى الاستعداد على الصعيد القطري لتنفيذ الإطار، وحثت المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية داخل الدول الأعضاء على تقديم ردودها إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، واقترحت أن تتناول خطة العمل المقبلة لفريق الخبراء سد الفجوات التي حددتها الدراسة الاستقصائية العالمية وأن تطور الروابط بين الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية والإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية.

ثالثاً - دليل تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

8 - حثت كل من اللجنة الإحصائية (المقرر 123/51) ولجنة الخبراء (المقرر 106/9)، في مقرريهما بشأن الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الدول الأعضاء على مواصلة الجهود الرامية إلى اعتماد الإطار وتنفيذه، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 العالمية. ومن أجل الاستجابة لتلك الولاية بطريقة عملية، وضع فريق الخبراء دليل التنفيذ لمساعدة البلدان في تنفيذ الإطار وتمكينها من إنتاج بيانات إحصائية قابلة للتحليل الجغرافي المكاني من أجل اتخاذ القرارات على الصعيدين المحلي والعالمي.

9 - وتحت مظلة فريق العمل المعني بمبادئ الإطار التابع لفريق الخبراء، وضعت ثلاثة مسارات عمل مستقلة توجيهات بشأن تنفيذ وتفعيل وتعزيز الترميز الجغرافي الوطني والتقسيمات الجغرافية المشتركة وقابلية التشغيل البيني. وبذلك ينقسم دليل التنفيذ إلى أقسام يجري فيها تسليط الضوء على مبادئ الإطار ذات الصلة، ومناقشة أهميتها، وتحديد أية موارد رئيسية وقراءات إضافية.

ألف - الترميز الجغرافي

10 - في دليل التنفيذ، وتمشيا مع المبدأين 1 و 2 من الإطار، تُحث البلدان على النظر في الترميز الجغرافي بوصفه آلية أساسية تربط البيانات الإحصائية بموقع جغرافي معين، مما يؤدي إلى إنشاء الجسر الذي ييسر استخدام الإحصاءات القابلة للتحليل الجغرافي المكاني، بما في ذلك احتياجات الأولويات الوطنية والخطط العالمية من البيانات.

11 - وتمشياً مع التوجيهات السابقة التي قدمها فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين في آذار/مارس 2018، والتي جاء فيها أنه ينبغي جمع كافة البيانات الواردة في قيود الوحدات الإحصائية أو ربطها بموقع مرجعي، وأن هذا ما سيتيح، في ظروف مثالية، إنتاج الإحداثيات الجغرافية

المكانية ذات القيمتين x و y الخاصـــة بكل قيد (انظر E/CN.3/2018/33، الفقرة 12)، يرد في دليل التنفيذ وصف لمختلف المتطلبات الوطنية التي تساعد على دقة تحديد وربط الإحداثيات x و y لكل قيد من قيود الوحدات الإحصائية.

12 - وعلاوة على ذلك، يوفر دليل التنفيذ توجيهات تقنية بشـأن التنفيذ تتعلق بالترميز الجغرافي للبيانات الإحصـــائية، ويقدم تفاصـــيل عن كيفية اختيار جغرافيا مناســـبة بناء على الاحتياجات الوطنية والقدرات المؤسسـية القائمة، ويوفر توجيهات بشـأن أشـكال الترميز الجغرافي، بما في ذلك عناوين الشـوارع، ومناطق التعداد، والخلايا الشبكية، والمناطق الجغرافية التجميعية (مثل الرموز البريدية).

باء - التقسيمات الجغرافية المشتركة

13 - يرسخ المبدأ 3 من الإطار، المتصـل بالتقسـيمات الجغرافية المشـتركة لغرض تعميم الإحصـاءات، أهمية المناطق الجغرافية المشـــتركة لأغراض عرض المقارنات الاجتماعية والاقتصـــادية والبيئية وتخزينها والإبلاغ بها وتحليلها على نطاق مجموعات بيانات إحصـــائية مسـتمدة من مصـــادر مختلفة. وفي حين أن الإطار هو الجسر الذي يربط بين الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية، فإن المبدأ 3 هو الركيزة الأساسية لهذا الجسر.

14 - ويرد في دليل التنفيذ تعريف الإطار لما هو مقصـود بالمناطق الجغرافية المشـتركة، ويجري التأكيد على أهمية التقسـيمات الجغرافية المشـتركة بالنسـبة لإطار متكامل للبيانات الإحصـائية والجغرافيا المكانية للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية. وبتسليط الضـوء على المتطلبات الأسـاسـية لتنفيذ المناطق الجغرافية في إطار النظم الإحصـــائية والجغرافية المكانية على الصـــعد الوطني والإقليمي والدولي، يزوِّد الدليل البلدان بمعلومات عن معايير إنشـــاء التراتبات الجغرافية ويحث على أن يكون هناك اتفاق بشـــأن منهجيات ترجمة وتجميع وتصنيف مختلف أشكال البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني.

جيم - ضمان الخصوصية والسرية

15 - يُخصَّـص قسم في دليل التنفيذ لمسـألة أهمية الخصـوصـية والسـرية. وإذ أحاط فريق الخبراء علماً بالتوافر المتزايد للبيانات الجغرافية المكانية (الإحصـاءات المجمعة الصـادرة عن المناطق الجغرافية)، بشـأن تقسيمات جغرافية لمساحات صغيرة في الأغلب، فإنه قام بصياغة هذا القسم للمساعدة في توجيه البلدان في مجال التعامل مع دواعي القلق المتنامية بشأن سرية البيانات.

16 - ويُشـار في دليل التنفيذ إلى أنه كلما انخفض عدد السـمات اللازمة لتحديد وحدة إحصـائية بشـكل فريد (أي شـخص أو أسـرة معيشـية أو مؤسسـة تجارية) اتساقاً مع انخفاض الأعداد داخل الخلية أو المنطقة الجغرافية، يزداد خطر الكشـف غير المقصـود عن البيانات. ويزداد هذا الخطر بشـكل أكبر في عصـر البيانات الضـخمة والذكاء الاصـطناعي وانتشـار أدوات العرض المرئي والتحليل الجغرافيين المتاحة للاسـتخدام. غير أنه لا يزال من الممكن، من خلال التطبيق المناسـب لمنهجيات ومفاهيم شـتى، ضـمان خصوصية وسرية البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني. ولا يُقصد من دليل التنفيذ أن يكون موردا حصرياً وشاملا بشأن مراقبة الكشف عن البيانات الإحصائية بالنسبة للأوساط الإحصائية العالمية، بل أن يوفر الوعي الأساسي بالمسائل المحددة المتعلقة بإدارة السرية في البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني.

دال - قابلية التشغيل البيني

17 - يغطي المبدأ 4 من الإطار، المتصل بقابلية التشغيل البيني للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الأسباب التي تجعل زيادة توحيد البيانات واستخدامها عاملا مؤديا إلى تحسين كفاءة وتبسيط عملية إنشاء الإحصاءات القابلة للتحليل الجغرافي المكاني واكتشافها وتكاملها واستخدامها. وبناء عليه، ترد في الدليل بالتفصيل المفاهيم التي نوقشت داخل الإطار من خلال مجموعة من التعاريف والمفاهيم المشتركة المتفق عليها.

هاء - الممارسات الجيدة والخبرات المكتسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي

18 - إضافة إلى التوجيهات الموضوعية التي طلبتها لجنة الخبراء، سعى فريق الخبراء أيضا إلى توثيق الممارسات الجيدة والخبرات المكتسبة بشأن الطريقة التي نُفِّذ بها الإطار من قِبَل المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية على الصعيد الوطني. وقدمت 29 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هي أستراليا وإكوادور وألمانيا وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وبنما وبوتسوانا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وشيلي وغانا وفنلندا وكندا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والكويت وكينيا ومصر والمكسيك وملاوي وناميبيا ونيوزيلندا والهند وهندوراس، معلومات عن تجاربها الوطنية، تُبيِّن تفصيلاً كيف يجري تنفيذ الإطار إما على حدة من قِبل المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية أو بشكل تعاوني. وإضافة إلى ذلك، تُستكمل تلك التجارب الوطنية بمنظورات إقليمية بشأن تنفيذ الإطار.

19 - وفي ضوء التطورات الجارية منذ صدور مقرر اللجنة الإحصائية 123/51، يسُر فريق الخبراء أن يقدم، كوثيقة معلومات أساسية مرفقة بهذا التقرير، دليل التنفيذ إلى اللجنة لإقراره.

رابعاً - استعراض تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

ألف - نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن مدى الاستعداد لتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

20 - ما فتئ تركيز فريق الخبراء منصباً بشكل رئيسي على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم تنمية القدرات في البلدان النامية. ويشكّل الإطار الآلية التي تتم من خلالها تنمية هذه القدرات. وقد صمَّم فريق الخبراء دراسة استقصائية عالمية لتشخيص مدى الاستعداد على الصعيد القطري لتنفيذ الإطار من أجل دعم تقييم القدرات العالمية. وتستند الدراسة الاستقصائية إلى الأعمال السابقة في المنطقة الأوروبية من خلال إدراج الدروس المستفادة من تقييم التنفيذ الأوروبي للإطار.

21 - وقد أُطلقت الدراسة الاستقصائية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على هامش الدورة الثانية والخمسين للجنة الإحصائية في آذار/مارس 2021، وقُدِّمت كوثيقة معلومات أساسية لتقرير اللجنة (انظر E/CN.3/2021/27). وتم تعميم الدراسة الاستقصائية إلكترونيا على المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية للدول الأعضاء من خلال اللجان الإقليمية التابعة للجنة الخبراء واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك،

قام فريق الخبراء بالترويج للدراسة الاستقصائية لدى اللجان الإقليمية، وحث الأمانات الإقليمية والمنظمات الداعمة لها على تشجيع الدول الأعضاء على إكمالها.

22 - وكان فريق الخبراء قد خطَّط أصلاً لإنهاء الدراسة الاستقصائية في 31 أيار/مايو 2021 وتقديم تقرير بنتائجها إلى لجنة الخبراء في دورتها الحادية عشرة. غير أن فريق الخبراء قرر، بدعم من الدول الأعضاء، إبقاء الدراسة الاستقصائية مفتوحة خلال الفترة الممتدة بين الدورات من أجل جمع المزيد من الردود. وبحلول 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت قد وردت ردود من أكثر من 100 من الدول الأعضاء، المبيّنة في وثيقة المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير. وإجمالاً، كانت هناك استجابة قوية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الغربية ودول أخرى؛ غير أن معدل الاستجابة من قِبَل أفريقيا والدول العربية كان منخفضا نسبيا.

23 - وعكست الردود اتجاهات واضحة وجوهرية فيما يتعلق بالتقدم العالمي المحرز نحو تنفيذ الإطار وتفعيله. وشددت الردود أيضاً على أهمية تعزيز تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية كوسيلة لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الخطط الإنمائية العالمية. وفي ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية، يقوم فريق الخبراء بتوسيع تحليله لكي يشمل النظر في الثغرات في الردود كمقياس تقريبي للمستوى العام لقدرات منطقة ما.

24 - واستشرافا للمستقبل، سيدرس فريق الخبراء بشكل مستمر نتائج الدراسة الاستقصائية وسيستخدمها كمنارة لتوجيه عمله في المستقبل. وقد وافقت النرويج، بوصفها البلد المستضيف لمنصة الدراسة الاستقصائية، على إبقاء الدراسة الاستقصائية متاحة للدول الأعضاء حتى الفترة المقبلة الممتدة بين الدورات. وبناء عليه، يحث فريق الخبراء الجهات صاحبة المصلحة الإقليمية على الاتصال مباشرة بالدول الأعضاء في مناطقها لتشجيعها على إكمال الدراسة الاستقصائية، وعلى استخدام نتائجها لإثراء عمليات اتخاذ القرار في مناطقها. وإذ يضع فريق الخبراء المزيد من التوجيهات بشأن تنفيذ الإطار وتفعيله، فإنه يكرر عرضه بتقديم الدعم للجهات صاحبة المصلحة الإقليمية في هذا الصدد.

25 - ويرد في وثيقة معلومات أساسية مرفقة بهذا التقرير تحليل للنتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية والردود عليها[1].

باء - دعم جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

26 - عمل فريق الخبراء بجد، منذ إنشائه، على للوفاء بولايته المتمثلة في توفير إرشادات شاملة للبلدان بغية تعزيز الاحتياجات من البيانات لكل من جولة تعداد السكان والمساكن لعام 2020 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومثلما يُبرز في دليل التنفيذ، استفادت عدة بلدان استفادة كبيرة من تنفيذ الإطار وتفعيله في إجراء تعدادات سكانها ومساكنها. ومع ذلك، وكما يتضح من نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية، لا تزال هناك أرضية كبيرة يتعين تغطيتها لمواصلة التوعية بالإطار.

27 - وفي هذا الصدد، أشارت عدة بلدان إلى حدوث تأخيرات في إجراء جولة تعدادات السكان والمساكن لديها بسبب الأثر المستمر لجائحة كوفيد-19. وتُدرس في تقرير "أهداف التنمية المستدامة لعام 2021" التحديات الشديدة التي يواجهها المجتمع العالمي. ولوحظ أنه: "من المؤسف أن [أهداف التنمية المستدامة]

(1) صُنِّفت الردود بحسب الجهاز الإقليمي المعني بتقديمها إلى فريق الخبراء.

كانت أصلاً قد حادت عن المسار الصحيح حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19. وقد أحرز تقدم في الحد من الفقر، وفي صحة الأم والطفل، والحصول على الكهرباء، والمساواة بين الجنسين، ولكن ليس بما يكفي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030". ووفقا للتقرير، "تُستخدم أيضا أساليب مبتكرة، مثل تكامل المعلومات الجغرافية المكانية وبيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، لإنتاج بيانات أكثر تصنيفا وآنية".

28 - ونظرا للانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، يحث فريق الخبراء على تنفيذ الإطار حتى تتمكن البلدان من جني فوائده بغض النظر عما إذا كان تعداد سكانها ومساكنها الذي يجري كل عشر سنوات قد أجري. وقد أشار فريق الخبراء في تقريره السابق المقدم إلى اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2021/27) إلى أن الحاجة العامة إلى بيانات إحصائية قابلة للتحليل الجغرافي المكاني لأغراض كل من جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 وخطة عام 2030 وجهت عملية وضع الإطار. فعلى وجه الخصوص، تعتمد خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني، إذ إن البيانات الإحصائية لوحدها لا تكفي لربط الناس بموقعهم ومكانهم، وقياس المجالات "حيث" يُحرز أو لا يحرز تقدم، لا سيما على المستويين دون الوطني والمحلي "المصنفين". وفي الفترة الممتدة بين الدورات، أكد فريق الخبراء مجددا على هذه الرسالة إلى اللجنة الإحصائية، مستندا في ذلك إلى تجاربه المتطورة ودراسات الحالة المقدمة.

جيم - دور البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا والتعافي منها وإعادة البناء بشكل أفضل بعدها

29 - يحث فريق الخبراء اللجنة الإحصائية على اعتبار أن الاحتياجات العامة إلى بيانات إحصائية قابلة للتحليل الجغرافي المكاني في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها وإعادة البناء بشكل أفضل بعدها هي نفس الاحتياجات المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبناء عليه، يمكن تطبيق وسائل تعزيز تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لتحقيق الطموح المشترك لخطة عام 2030 في الجهود الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19.

30 - ويود فريق الخبراء أن يعرب في هذا الصدد عن تقديره لأعضائه ولأولئك الذين أسهموا بدراسات حالة عن دور الإطار في التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي تلك الردود الوطنية، قدم بعض البلدان دراسات مفصلة للكيفية التي دعم بها الإطار توافر البيانات الإحصائية الوطنية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها وإعادة البناء بشكل أفضل بعدها. وتؤكد هذه التجارب مجتمعة على الأهمية الكبيرة والحاسمة لاستخدام بيانات إحصائية متكاملة من الناحية الجغرافية المكانية لإثراء عملية اتخاذ القرار الوطني، سواء في أوقات الأزمات أو في الأحوال الطبيعية.

31 - وأشارت عدة بلدان إلى أن الإطار قدَّم الدعم للاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 بتوفير معلومات جغرافية مكانية منسقة وموحدة. ولاحظ بعض البلدان التي تنفذ الإطار حاليا كيف أن التنفيذ المبكر كان من شأنه أن يسهم في توفير إحصاءات أحدث مصنفة ومعروفة لجميع المؤسسات العامة، لدعم تصميم وتنفيذ مختلف السياسات العامة التي وضعت خلال فترة الجائحة. وفريق الخبراء على ثقة من أن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 ستساعد على التوعية بالأسباب التي تجعل البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني ضرورية للدول الأعضاء لاتخاذ قرارات مستنيرة.

دال - عبر مجالات عمل اللجنة الإحصائية

32 - دلّلت عدة مقررات أخرى للجنة الإحصائية عن الأهمية المتزايدة لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ومنها على سبيل المثال ما يلي:

(أ) **المقرر 101/52 بشأن إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.** شجعت اللجنة الإحصائية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مواصلة إدماج الابتكار في مجال البيانات في عمله، بما في ذلك تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والإحصاءات لأغراض خطة عام 2030، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق برصد أهداف التنمية المستدامة، وأتمتة نقل البيانات والبيانات الوصفية من خلال تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، ووضع مبادئ توجيهية للمعلومات الجغرافية المكانية وتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية؛

(ب) **المقرر 105/52 بشأن الإحصاءات الاقتصادية.** أعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها لمبادرة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية الرامية إلى إدراج أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النظم الإحصائية في وضع توصياته من أجل بناء نظام أكثر كفاءة واستجابة ومرونة لتتبع الأثر المتناقض للجائحة على مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع ومن أجل رصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال روابط بالاقتصاد والبيئة والرفاه تتيحها المعلومات الجغرافية المكانية؛

(ج) **المقرر 107/52 بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة.** رحبت اللجنة الإحصائية ببرنامج التدريب وبناء القدرات في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية الذي يطبق نموذج النضج لوضع وتعهد سجلات إحصائية للأعمال التجارية في نظم الحسابات القومية، وأوصت بوضع توجيهات بشأن إدماج المعلومات الجغرافية المكانية في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية استنادا إلى الخبرات القطرية؛

(د) **المقرر 110/52 بشأن التنمية الإحصائية الإقليمية.** أعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها للعمل الذي تم الاضطلاع به من قِبَل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (انظر E/CN.3/2021/12) في المنطقة على مدى السنوات الخمس الماضية منذ التقرير السابق، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق في مجال تنمية القدرات الإحصائية الإقليمية ومواءمة العمل المتعلق بأولويات العمل الإحصائي الإقليمي مع استراتيجيات الأمم المتحدة للبيانات، والأولويات الإحصائية الإقليمية والوطنية، مع التركيز على تحديث الإحصاءات الرسمية، واستخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة ومصادر البيانات القائمة على السجلات، والربط بين المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية.

33 - ويرحب فريق الخبراء بهذه المقررات ويحيط علما بها ويلاحظ أن تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية يزداد أهمية بصورة تدريجية بالنسبة للأعمال الفنية للجنة الإحصائية. وعلى هذا النحو، يود فريق الخبراء أن يؤكد مجدداً للمجموعات الفرعية الأخرى التابعة للجنة الإحصائية استعداده للتعاون و "أن يكون الجسر" لتسخير الإمكانات التي يمكن أن تجلبها المعلومات الجغرافية المكانية إلى الأوساط الإحصائية.

34 - وعلاوة على ذلك، يلاحظ فريق الخبراء دور الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية ضمن خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ويشيد الفريق بأعضائه وبالمساهمين الآخرين الذين دعموا وضع خريطة الطريق.

هاء - في المجتمع العالمي الأوسع

35 - عملاً بمقرر اللجنة الإحصائية 108/48، اتخذ فريق الخبراء خطوات لتعزيز دوره ليصبح فريق التنسيق الشامل لجميع الأنشطة في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ويحيط فريق الخبراء علما في هذا الصدد بمجالات التقدم التالية:

(أ) قام مشروع أمريكا الوسطى[2]، الجاري برعاية وتمويل معهد البلدان الأمريكية للجغرافيا والتاريخ، وبقيادة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومكتب الولايات المتحدة للتعداد واللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بالأمريكتين، بتطوير أداة للتعلم الإلكتروني ضمن الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية باللغتين الإسبانية والإنكليزية لمساعدة بلدان المنطقة في تنفيذ الإطار وتفعيله؛

(ب) في مبادرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنونة "الرؤية الجغرافية المكانية للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GeoGSBPM)[3]"، توصف الأنشطة المتصلة بالجغرافيا المكانية، ولا سيما الأنشطة اللازمة لإنتاج إحصاءات قابلة للتحليل الجغرافي المكاني، باستخدام إطار النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية؛

(ج) إن مشروع جيوستات (GEOSTAT) التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي هو ثمرة تعاون بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والمكاتب الإحصائية الوطنية لإنشاء هيكل للبيانات والإنتاج من أجل توفير بيانات إحصائية قابلة للتحليل الجغرافي المكاني لعموم أوروبا. ويحدد مشروع جيوستات 4، الذي بات الآن في نسخته الرابعة، معالم التنفيذ الأوروبي للإطار، بغية دعم دول المنطقة في تنفيذ الإطار بما يتماشى مع ظروفها الوطنية مع احترام التوجيهات والتشريعات الإقليمية السائدة؛

(د) يقدم *دليل تكامل البيانات الجغرافية المكانية في الإحصاءات الرسمية* الصادر عن الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين[4]، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الإطار، مزيدا من التعليقات على أسباب الأهمية البالغة للتكامل.

36 - وحيث إن الإطار هو الأساس الموضوعي الذي تقوم عليه هذه الحالات، يدعو فريق الخبراء أوساط المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الأوسع نطاقا إلى تبادل المعلومات بشأن كيفية تسخيرها للإطار. ومن أجل المساعدة على تعميق الوعي بالتقدم الإقليمي في هذا المجال، سيعقد فريق الخبراء أيضا اجتماعا آخر لجهات التنسيق الإقليمية التابعة له للمساعدة على تبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز خلال الفترة المقبلة الممتدة بين الدورات.

(2) انظر https://www.ipgh.org/gsgf-e-learningtool.html.

(3) انظر https://statswiki.unece.org/display/GSBPM/GeoGSBPM.

(4) انظر https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/Geospatial_Data_Integration_in_Official_Statistics_0.pdf.

خامساً - إتمام خطة عمله للفترة 2020-2022 ووضع خطة عمل للفترة 2022-2024

ألف - خطة العمل للفترة 2020-2022

37 - في اجتماع فريق الخبراء السادس المعقود في مانشستر، بالمملكة المتحدة لبريطاني العظمى وأيرلندا الشمالية، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أنشأ فريق الخبراء ثلاث أفرقة عمل من أجل إحراز تقدم في تنفيذ الإطار: (أ) فريق العمل المعني بمبادئ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الذي يسلك ثلاثة مسارات عمل توفر توجيهات محددة في مجال التنفيذ تغطي مسائل الترميز الجغرافي، والتقسيمات الجغرافية المشتركة، وقابلية التشغيل البيني؛ و (ب) فريق العمل المعني ببناء القدرات؛ و (ج) فريق العمل المعني بالخصوصية والسرية. والهدف من كل فريق من أفرقة العمل هو أن يعمل على مدى فترة تتراوح بين 18 شهرا وسنتين، على أن يستعرض فريق الخبراء أعمالها. ويترأس كل فريق من أفرقة العمل عضو من أعضاء فريق الخبراء، ويتألف فريق العمل المعني بمبادئ الإطار من ثلاثة مسارات عمل، يقودها أعضاء في فريق الخبراء.

38 - وخلال فترة ما بين الدورتين، أدى فريق الخبراء عمله، مسترشدا بخطة العمل هذه للفترة 2020-2022 وبولاياته. وترد نتائج ذلك العمل بالتفصيل في وثائق المعلومات الأساسية المرفقة بهذا التقرير.

باء - خطة العمل للفترة 2022-2024

39 - عند التفكير في تنفيذ خطة عمل فريق الخبراء للفترة 2020-2022، كان الفريق مدركاً للمشهد الأوسع المحيط بالإطار. وبينما شكّلت جائحة كوفيد-19 المشهد العالمي الحالي، فإن أهمية الإحصاءات القابلة للتحليل الجغرافي المكاني سبقت ظروفنا الحالية وستظل قائمة بعدها. وقد ناقش تقرير[5] فريق الخبراء المقدم إلى لجنة الخبراء في دورتها الحادية عشرة، التي عقدت في آب/أغسطس 2021، هذه النقطة بالتفصيل، ووضع الأساس لإعداد خطة عمل للفترة 2022-2024.

40 - ومن خلال الاجتماعات والمداولات الافتراضية، صاغ فريق الخبراء خطة عمل جديدة للفترة 2022-2024 تتضمن مجموعة الأعمال التالية:

(أ) وضع الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية للمجال الإحصائي؛

(ب) إعداد أدوات تقييم القدرات ونماذج النضج للتكامل الإحصائي والجغرافي المكاني؛

(ج) تسخير الهيكل المؤسسي في تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

(د) تقديم التوجيه بشأن تطوير تقسيمات جغرافية تركز على المستخدمين وغيرها من التقسيمات الجغرافية؛

(هـ) الاضطلاع بأنشطة لتعزيز أوجه الترابط مع الفئات ذات الصلة في الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية على السواء.

(5) انظر http://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/11th-Session.

41 - ويؤكد فريق الخبراء مجدداً أهمية الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية[6] باعتباره الإطار الشامل لمجتمع المعلومات الجغرافية المكانية العالمي وإطارا تمكينيا للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وإضافة إلى ذلك، اقترحت لجنة الخبراء، في مقررها 106/11، أن تعالج خطة عمل فريق الخبراء المقبلة الثغرات التي حددتها الدراسة الاستقصائية العالمية وأن تضع الروابط بين الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية والإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية. وبما أن أعضاء فريق الخبراء قد تبادلوا خبراتهم الوطنية في تنفيذ كلا الإطارين، فقد حدد الفريق كذلك طبيعتهما المترابطة والمتشابكة، مشيرا إلى أن كلا منهما يعزز تهيئة بيئة مواتية للآخر. وبناء عليه، يهدف فريق الخبراء إلى تقديم التوجيه إلى الأوساط الإحصائية بشأن الكيفية التي يمكنها بها على وجه التحديد ربط وتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية من خلال ورقة مقترحة بشأن وضع ذلك الإطار للمجال الإحصائي.

42 - وستكون هذه الورقة موضع التركيز الرئيسي لفريق الخبراء في الفترة المقبلة الممتدة بين الدورات، إلى جانب مجموعات الأعمال الأخرى التي ستناقَش بالتفصيل في وثائق المعلومات الأساسية المصاحبة.

سادسا - طرائق العمل الجارية لفريق الخبراء

43 - قبل ظهور مرض كوفيد-19، عقد فريق الخبراء جلسات عامة على أساس سنوي تقريباً، وعززها بعقد اجتماعات فصلية منتظمة. ومنذ آذار/مارس 2020، واصل فريق الخبراء اجتماعاته الفصلية المعقودة عبر الإنترنت، مع اجتماع أفرقة العمل التابعة له عبر الإنترنت حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بفترة ما بين الدورتين المقبلة، ستستمر ترتيبات العمل هذه، مسترشدةً بخطة العمل الجديدة لفريق الخبراء.

44 - وفي اجتماع فريق الخبراء المعقود في مانشستر في عام 2019، عيَّن الفريق بالتزكية ألمانيا وناميبيا رئيسين مشاركين للفريق. وتتخلى ألمانيا الآن عن منصب الرئيس المشارك، بعد قيادتها الناجحة لفريق العمل الذي وضع المبدأ 1 من الإطار ولفريق الخبراء في عملية وضع دليل التنفيذ. وفي الفترة المقبلة الممتدة بين الدورات، وعلى الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19، سيعقد فريق الخبراء بالتالي جلسة عامة لتحديد خلف لألمانيا كرئيس مشارك إلى جانب ناميبيا، وهو يعرب عن تقديره لألمانيا على استمرار قيادتها.

سابعا - الاستنتاجات والآفاق المستقبلية

45 - لا يمكن، في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية، التقليل من أهمية الحاجة إلى بيانات إحصائية قابلة للتحليل الجغرافي المكاني. فهذه البيانات ذات طابع يفضي إلى إحداث التحول فيما يتعلق بتعزيز اتخاذ القرار الوطني والتمكين من إحراز التقدم نحو تحقيق طموح الخطط العالمية. ويقع في صميم هذا التحول الإطارُ العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الذي هو بمثابة جسر للتمكين من تحقيق تكامل مجموعة من البيانات مأخوذة من الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية على حد سواء. وأدى تطبيق المبادئ الخمسة للإطار وعناصره الأساسية الداعمة إلى التمكين من إنتاج بيانات إحصائية منسقة وموحدة وقابلة للتحليل الجغرافي المكاني دعماً لاتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات.

(6) انظر https://igif.un.org.

46 - وتشكّل البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني الأساس في توفير بيانات رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة بحسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية. وييسّر الإطار إنتاج البيانات الإحصائية القابلة للتحليل الجغرافي المكاني الضرورية لاتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والقائمة على الأدلة، مقدماً بذلك الدعم للأولويات الإنمائية الوطنية، وللوقاية من جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها والتعافي منها، ولاحتياجات جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 وخطة عام 2030.

47 - ويرحّب فريق الخبراء بالبلدان التي استجابت لمختلف بنود عمله ويؤكد مجدداً تقديره لها. وفي دليل التنفيذ، وضع فريق الخبراء توجيهات بسيطة للزملاء يُستند اليها في اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ الإطار وتفعيله في بلدانهم، مدعومة بدراسات حالة تبين كيفية تطبيقه في سياقات وطنية متنوعة. ويظل فريق الخبراء ملتزما بالإطار ويدعو اللجنة الإحصائية إلى زيادة المشاركة في عمله.

ثامناً - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

48 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى ما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بهذا التقرير، وبنتائج الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن مدى الاستعداد لتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وبخطة العمل للفترة 2022-2024؛**

(ب) **إبداء وجهات نظرها بشأن التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية**

(ج) **إقرار دليل تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية.**